ISSN: 3105-1073 (OnIine)
Journal of Al-Itqan for Human Sciences
available online at
https://iraqiqsa.org/Journal/index.php/AIJHS/index
مجلة الاتقان للعلوم الإنسانية تصدرها جمعية علوم القران العراقية

المصطلحات النقدية عند الإمام البخاري
دراسة منهجية في الحكم على الحديث

نصيف غازي نصيف
الجامعة العراقية

Critical Terminology in the Methodology of Imam al-Bukhari
A Methodological Study of Hadith Evaluation

Naseef Ghazi Naseef
Al-Iraqia University
nsaif.g.nsaif@gmail.com

المستخلص:

يقوم هذا البحث على دراسة المصطلحات النقدية عند الإمام البخاري، هؤلاء الأئمة وغيرهم عرفوا الرجال، وعرفوا حديثهم، وعرفوا ما أصـــاب به ذاك الراوي وما أخطأ فيه، ومن يشـــتغل بهذا العلم العظيم يعرف قدرهم ومنزلتهم.

وقد استعمل هؤلاء الأئمة في تقييم الرجال ونقدهم مصطلحات كانت متداولة، أو متيسر على طلبة العلم آنذاك معرفتها، وما كانت هذه المصطلحات– يعني أن يصطلح عليها أهل بلد أو صنعة– ولم يصرحوا دائما بمقصودهم من هذه المصطلحات على من جاء بعدهم، فذهبوا يستقرءونها من خلال صنيعهم، وهذا الاســـتقراء مرة يجيء دقيقًا إلى حد كبير بحيث يقارب أو يكاد من مراد الإمام الناقد، وأخرى ينأى بعيدًا، بحسب عدد الأمثلة، أو مقدرة المستقرئ وحفظه.

قد كان البخاري محلَّ قبولِ وثناء عامة الأئمة عبر التاريخ، وأفاض الحافظ الخطيب البغدادي في بيان مكانة البخاري في حواضر الإسلام: البصريين والحجازيين والكوفيين والبغداديين وأهل الريّ وخراسان، لذلك كان جديراً بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: لمصطلحات النقدية، الإمام البخاري، منهجية الدراسة، معايير التصحيح، تقويم الحديث، علم الجرح والتعديل، صحة الحديث، المصطلح النقدي في علوم الحديث.

Abstract:

This research examines the critical terminology of Imam al-Bukhari. These imams, and others, knew the narrators, their hadiths, and what the narrators got right and what they erred in. Anyone who engages in this great science knows their worth and status.

These imams used terms that were common or readily available to students of knowledge at the time to evaluate and criticize narrators. These terms were not common—meaning that they were used by the people of a particular country or profession—and they did not always explicitly state their intended meaning behind these terms. Some of these terms were not readily apparent to those who came after them, so they went on to extrapolate them from their own work. This extrapolation sometimes came out to be very precise, almost close to the intent of the criticizing imam, while other times it went far off, depending on the number of examples or the ability and memory of the examiner. Al-Bukhari was accepted and praised by all imams throughout history. Al-Hafiz Al-Khatib Al-Baghdadi elaborated on Al-Bukhari's status in the centers of Islam: the people of Basra, the Hijazis, the Kufians, the Baghdadis, the people of Rayy, and Khorasan. Therefore, he was worthy of study.

Keywords: Critical terminology, Imam al-Bukhari, study methodology, criteria for authentication, hadith evaluation, the science of criticism and modification, hadith authenticity, critical terminology in hadith sciences.

مقدمة:

نهض بالحديث النبوي دراية ورواية رجال نابهون من العرب أو من أصول غير عربية، لكن الإسلام رفع أصلهم، وأعلى العلم ذكرهم، وبوأهم ما يستحقون من منزلة وتقدير؛ فهم شيوخ الحديث وأئمة الهدى، ومراجع الناس فيما يستفتون. وكان الإمام البخاري واحدًا من هؤلاء، انتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، وبلغ تصنيف الحديث القمة على يديه، ورُزِق كتابه الجامع الصحيح إجماع الأمة بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، واحتل مكانته في القلوب؛ فكان العلماء يقرؤونه في المساجد كما تتلى المصاحف، وأوتي مؤلفه من نباهة الصيت مثلما أوتي أصحاب المذاهب الأربعة، وكبار القادة والفاتحين.

أهمية البحث:

قد كان البخاري محلَّ قبولٍ وثناء عامة الأئمة عبر التاريخ، وأفاض الحافظ الخطيب البغدادي في بيان مكانة البخاري في حواضر الإسلام: البصريين والحجازيين والكوفيين والبغداديين وأهل الريّ وخراسان، لذلك كان جديراً بالدراسة.

أهداف البحث:

يهدف إلى تحديد المصطلحات عند الإمام البخاري، وفهم منهج الإمام البخاري في الحكم بالاضطراب، والقرائن التي استعملها في هذا الحكم، وأثر حكم البخاري على الأحاديث فيمن جاء بعده من العلماء الذين نقلوا كلامه في مصنفاتهم، وذلك من خلال أسئلة تلميذه الترمذي له في "السنن، والعلل الكبير".

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في معرفة المصطلحات النقدية التي استخدمها الإمام البخاري، وما معناها وتفسيرها ؟، ومنهجيته في الحكم على الحديث.

أسئلة البحث:

- ماهي المصطلحات النقدية التي استخدمها الإمام البخاري ؟
- ما أهمية تلك المصطلحات وقيمتها العلمية ؟
- ماهي مكانة الإمام البخاري بين أقرانه ؟

فرضيات البحث:

سوف نشير إلى إسهام البخاري في تأصيل قواعد ومصطلحات هذا العلم، بكثرة أقواله ومصنفاته فيه، حتى أصبحت كتبه مصادر أصيلة لمن جاء بعده، ووضعت أقواله موضع الثقة لاعتداله. وعملنا على انتقاء البخاري لأقواله في حكمه على الرواة؛ انتقاء يدل على مكانة الراوي، وأدب البخاري في إطلاقاته النقدية.

منهج البحث:

اتّبعت في هذا البحث المنهج الوصفي لوصف المصطلحات ومنهجية الإمام البخاري في الحكم على الحديث، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل المصطلحات التي وردت عنده وتفسير معناها.

التمهيد:

إن من خصائص الأمة المحمدية، وجود الأسانيد[١]، التي جُعلت لمعرفة صحيح الحديث من سقيمه, وأمنة للناس على دينهم.

وقد قيض الله لها رجالاً "من أعظم الناس صدقاً وأمانة وديانة، وأوفرهم عقولاً، وأشدهم تحفظاً وتحرياً للصدق، ومجانبة للكذب، وأن أحداً منهم لا يحابي[٢] في ذلك أباه ولا ابنه ولا شيخه ولا صديقه، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريراً لم يبلغه أحدٌ سواهم، لا من الناقلين عن الأنبياء ولا من غير الأنبياء, وهم شاهدوا شيوخهم على هذا الحال وأعظم، وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ، حتى انتهى الأمر إلى مَن أثنى الله عليهم أحسن الثناء, وأخبر برضاه عنهم واختياره لهم، واتخاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة"[٣].

ومن أنفق " معظم أوقاته وأيامه مشتغلاً بالحديث، والبحث عن سيرة النقلة والرواة؛ وقف على رسوخهم في هذا العلم، وكبير معرفتهم به، وصدق ورعهم في أقوالهم وأفعالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر، والبحث عن أحوال الرواة، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمةٍ واحدةٍ يتقولها على رسول الله صلى الله عليه

وســلم ولا فعلوا هم بأنفســهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نُقل إليهم وأدوا كما أُدِّيَ إليهم، وكانوا في صدق العناية والاهتمام بهذا الشأن؛ ما يجل عن الوصف، ويقصر دونه الذكر..."[٤].

وأما عن دقة علمهم، وســـعة اطلاعهم، فقد قال ابن رجب – رحمه الله –: " الحذاق من الحفاظ لكثرة ممارستهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا يشبه حديث فلان, ولا يشبه حديث فلان..."[٥].

وإن من أوائل النقاد الذين تجدرُ المبادرةُ إلى تخصيصهم بالدراسة الإمامَ البخاريَّ لمكانته بين أكابر النقاد، ولتميُّزِ ألفاظه النقدية، وانفرادِه بعُرْفِه الخاص في كثير منها. وقد نبَّه على ذلك كثيرٌ من الباحثين(٢)، وتتابعوا عليه. منهم عبد الفتاح أبو غدة، إذ يقول: "فيستحق هذا الموضوع أن يُوليَه بعض الباحثين تتبُّعا خاصا، رجاءَ أن يُتوصَّل به إلى تقعيد قاعدة مستقرَّة تُحدِّد مرادَ البخاري من تعابيره المختلفة " (٣) وأخيرا فقد أفاد الباحث محمود عَذَّاب الحِمْش، ودلَّ على الطريق بقوله:" يذهب علماء الحديث والمتخصصـــون إلى كُتُب تلامذة البخاري ومَنْ بعدهم لتفســـير (ألغاز) البخاري النقدية ! وقد وجدنا تفســـيرات بديعة في "جامع الإمام الترمذي" وفي " العلل الكبير " له، وفي " ضـــعفاء" العقيلي، وفي" كامل" ابن عدي، قرَّبت علينا البعيد، وهوَّنت علينا كثيرا من صعوبات " تاريخ البخاري"، بَيْد أن صعوبات كثيرة لا تزال حيَّة حتى اليوم، وهي تحتاج إلى استقراء وتذليل». (١)

وأخيرا فإن هذا العمل يمت بصـلة لأكثر من مقصـد من مقاصـد التأليف(٢) المتعارف عليها عند مؤلفي المسلمين.

المبحث الأول: المصطلحات النقدية عند البخاري

المطلب الأول: المنهج النقدي عند البخاري

تعريف المنهج لغة واصطلاحا.

أ– تعريف المنهج لغة: منهج مفرد مناهج. فما معنى منهج ومناهج.

منهج مشتقة من الكلمة الثلاثية: نهج. قال ابن فارس في مقاييس اللغة عنها: "النهج: الطريق، ونهج لي الأمر أوضحه، وهو مستقيم المنهاج، والمنهج: الطريق والجمع: المناهج " [٦].

وقال الراغب الأصـفهاني في المفردات: "النهج الطريق الواضـح، نهج الأمر، وأنهج: وَضُـح. ومنهج الطريق ومناهجه. قال تعالى: "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" [٧][٨].

ورد في المعجم الوسيط عن كلمة منهج:"نهج الطريق"، ينهج نهجا ونُهوجا: وَضُح واستبان. ونهج الإنسان الطريق، وَضُح واستبان، والمنهاج: الطريق الواضح. قال تعالى: "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" [٩].

تعريف النقد:

أ – النقد لغة: النقد في اللغة يطلق على معان عدة منها:

١ – النقد خلاف النسيئة، فنقول: نقده الثمن.

٢ – النقد والنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقد الدراهم وانتقدها، أخرج منها الزيف.

٣–وناقدت فلانا إذا ناقشته في الأمر.

٤ – النقر "بقصد الكشف عن حقيقة الشيء"، نقول: نقد الشيء ينقده نقدا، إذا نقره بإصبعه كما تُنقرالجوزة، ونقد الطائر الفخ ينقده بمنقاره، أي ينقره.

٥ – وإدامة النظر في الشيء، نقول: مازال فلان ينقد بصره إلي الشيء، إذا لم يزل النظر إليه[١٠].

ب– النقد في الاصطلاح:

يطلق النقد عند أهل المصطلح ويراد به ما يلي:

١– يراد به تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقا وتصريحا بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة[١١].

ويمكن أن يعرف كذلك كما يلي:

٢– هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة وبيان عللها والحكم على رواتها جرحا وتعديلا بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة عند أهل الفن[١٢].

وينقسم النقد عند أهل الحديث إلى قسمين، نقد الراوي ونقد المروي، لأن الطعن والنقد في الحديث يكون في الراوي أو الإسناد تارة، ويكون في المروي أو المتن تارة أخرى.

أما نقد السند فيتناول ما يلي:

١ – اتصال السند: ويهتم به علم تاريخ الرواة وهو العلم الذي يتميز بدراسة حياة كل راو بدءا بطلبه للعلم، ومرورا برحلته إلى شيوخه في طلبه.

٢– علم الجرح والتعديل: وهو العلم الذي يهتم بدراسة رتبة الراوي جرحا وتعديلا، وهل هو من الثقات أم من الضعفاء لان الثقة يشمل عدالة الراوي وضبطه.

إن اتساع اللغة، وتعدد مدلولات الكلمة، يجعل القارئ يقف مع بعضها موقف المتردد في تنزيلها على أي المدلولات التي ظهرت له، فإذا ما كانت الكلمة قد رسخت في ذهنه على مدلولٍ معين؛ سارع في تنزيلها حسب اصطلاحه هو في كلامه، لا على اصطلاح المتكلم.

ولهذا وقع الغلط في الفهم والاستدلال في شتى الفنون؛ بسبب العزوف عن فهم مصطلحات المتكلم، قبل البدء في تفهمه، والاستدلال به.

قال رحمه الله –: (.... وكذلك الألفاظ المشتركة والمنقولة والمغيرة شرعاً، نقلاً وتغييراً شرعيين أو عرفيين، إنما يريد بها المتكلم في الغالب أحد المعنيين، مع أن المعاني الأخر جائزة الإرادة ولم تُرد...

إلى أن قال:

وهذا باب واسع، فمن تأمل كل لفظ في كلام متكلم، رأى أنه يجوز أن يراد به من المعاني ما شاء الله، والمتكلم لم يُرد إلا واحداً من تلك المعاني...)[١٣].

وقال أيضاً:(ومَنْ لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها، ويخاطبهم بها النبي صلى الله عليه وسلم،وعادتهم في الكلام ؛ وإلا حرّف الكلم عن مواضعه،فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قوم، وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله، أو رسوله،

أو الصحابة،فيظن أنّ مراد الله، أو رسوله، أو الصحابة بتلك الألفاظ، مايريدُه بذلك أهلُ عادته واصطلاحه ،ويكون مرادُ الله ورسـوله والصـحابة خلاف ذلك ؛وهذا واقع لطوائف من الناس، من أهل الكلام، والفقه، والنحو ،والعامة،وغيرهم).[١٤]

وأما نقد المتن فيتناول مايلي:

الشذوذ والعلة: ويهتم بهما علم العلل، لأن نقد المتن علم يتعلق بالرواية، فهو العلم الذي يعنى فيه بدراسة أخطاء الرواة الثقات، وذلك حيث يكون الحديث من حيث الظاهر ليس فيه ما يقدح في صـحته لكن من خلال نقد متنه ندرك الخطأ الخفي الذي ربما يكون قد وقع فيه هذا الراوي الثقة من غير قصد منه.

لكن كلمة النقد اسـتعملت للدلالة على الجهود المبذولة لتمييز الأحاديث بمجموعها، أو بأجزائه كما ورد ذلك في التعريف الاصـطلاحي للنقد، وذلك بالنظر في الراوي وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه نقدا، والنظر في السند كله نقد، والنظر في المتن نقد والنظر في علل الحديث نقد كذلك.

لكن أهل العلم متفقون على أن أرفع درجات هذا النقد هو الاشـتغال بعلل الحديث سـواء كانت علل السـند أم علل المتن، لأن تعريف الحديث المعلل هو "ما اطلع فيه بعد البحث والتفتيش على علة تقدح في صـحته، مع أن الظاهر سـلامته منها"[١٥]. وهذا لا يتأتى إلا بعد طول الممارسـة وإمعان النظر في المرويات مما لا يعرفه إلا الحاذق الماهر، ليس كل النقاد بمرتبة واحدة، لأن الناقد الأصـولي غير الناقد المحدث، والمحدثون فيما بينهم يتفاوتون بحسب الأهلية النقدية لكل ناقد وهكذا.

المطلب الثاني: نشأة النقد

البحث والتنقيب في أحاديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بدا في حياته وكان على شكل أسئلة كانت توجه لرسـول الله– صـلى الله عليه وسـلم– وكان ذلك على نطاق ضـيق جدا، إذ أن الصـحابة ما كانوا يكذبون ولا يكذب بعضهم بعضا، بل كان غاية البحث في ذلك الوقت هو التدقيق، بل هو نوع من التوثيق للطمأنينة القلبية ولهم في ذلك أسوة في سيرة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام: "وإذ قال إبراهيم ربي أرني كيف تحي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي"[١٦].

ولبيان ذلك أكثر وإن النقد فعلا بدأ في حياة النبي– صـلى الله عليه وسـلم– نورد بعض أمثلة توثيق الصحابة عن النبي –صل الله عليه وسلم–.

مثال:

كان عمر وجاره من الأنصار يتناوبان النزول على النبي– صلى الله عليه وسلم – قال عمر:" فإذا نزلت جئته من خبر ذلك اليوم من الآمر وغيره، وإذا نزل فعل مثله، فنزل صـاحبي يوم نوبته فرجع عشـاء، فضـرب بابي ضـربا شـديدا وقال: اثمَّ هو؟ ففزعت، فخرجت إليه، وقال: حدث أمر عظيم قلت: ما هو؟ أ جاءت غسان؟ قال لا، بل أعظم منه وأطول، طلق رسول الله –صلى الله عليه وسلم–نساءه"...." فذهب عمر واسـتأذن النبي –صـلى الله عليه وسـلم –إذ أذن له ودخل قال: طلقت نسـاءك؟ فرفع بصـره الي فقال:لا..." [١٧].

مثال أخر: ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة–رضي الله عنه–أن رسول الله ––صلى الله عليه وسلم– انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله –صلى الله

عليه وسلم: "اصدق ذو اليدين؟ فقال الناس: نعم، فقام رسول الله –صلى الله عليه وسلم –فصلى اثنتين أخريين؟ ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع" [١٨].

لم يقبل النبي– صلى الله عليه وسلم– قول ذي اليدين من غير إستيثاق، وليس من باب تكذيب النبي له، وإنما من باب التحري لا غير.

من خلال هذه الأمثلة السابقة يظهر أن البدايات الأولى لنقد الأخبار كانت في عصره وحياته، لكن كما قلنا على نطاق ضيق جدا، لأن الصحابة– رضوان الله عليهم– لم يكونوا يكذبون مثل ما كان عليه الأمر من بعد، إلا أن ما دفعهم إلى ذلك هو التوثيق والتدقيق والتحري، ولكل مرحلة خصوصياتها ومعالمها.

دوافع النقد:

الرغبات العلمية كثيرا ما تكون هي الدافع لدى الباحثين لإظهار قدراتهم العلمية في هذا المجال، لكن النقد في الحديث دافعه كان أعمق و أدق، و لما كان ديننا وصل إلينا عن طريق "أخبرنا" و"حدثنا"، فليس كل من حدَّث واخبر صدق في ذلك، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة الصحيح من الأخبار، موظفا في ذلك المنهج النقدي الحديثي للأحاديث، لذلك كرس العلماء حياتهم و قطعوا المفاوز من اجل التنقية و التثبت من الأحاديث التي كانوا يتلقونها من خلال رحلاتهم العلمية في الأمصار و البلدان، وكانت لهم الأيادي البيضاء في الدفاع عن السنة، ولم تأخذهم في ذلك لومة لائم، ولا داهنو أحدا افترى على رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال أبو بكر بن خلاد: "دخلت على يحي بن سعيد في مرضه فقال لي: يا أبا بكر ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيرا إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس فقال: أحفظ عني لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي –صلى الله عليه وسلم– يقول: بلغك عني حديث وقع في وهمك انه عني غير صحيح يعني فلم تنكره"[١٩].

المطلب الثالث: المصطلحات عند الإمام البخاري

قال الذهبي في ترجمة الإمام البخاري: (من نظر في كلامه في الجرح والتعديل، علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإن أكثر ما يقول: (منكر الحديث) (سكتوا عنه) (فيه نظر) ونحو هذا، وقَلَّ أن يقول: (فلان كذاب) أو (كان يضع الحديث)، حتى إنه قال: (إذا قلتُ: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً) وهذا – والله – غاية الورع) ا.هـ

مصطلح (المنقطع) عند البخاري جمع هذه التراجم (٢٥٩ ترجمة)، ثم دراستها دراسة تحليلية مقارنة للوصول إلى المقصد النقدي الذي يعنيه الإمام، وقد توصل الباحث إلى أن البخاري يعني بهذه المفردة تصنيف الترجمة بأنها من المنقطع، ويعني بذلك: الترجمة التي ليس لصاحبها حديث مسند (أي حديث متصل مرفوع إلى النبي r)، ولذلك يطلقها عادة في التراجم التي ليس عند أصحابها من الحديث إلا أحاديث موقوفة أو مرسلة، وأما في غير التاريخ الكبير؛ فإنه يطلق مصطلح المنقطع على رواياتٍ بعينها، فمرةً يقصد نفي اتصال الإسناد، ومرةً يقصد أن في الإسناد رجلاً مبهماً، ومرة يقصد أن الرواية موقوفة، وهذه المعاني الثلاثة لمصطلح المنقطع معهودة عند الأئمة النقاد في زمان البخاري وقبله وبعده.

لقد تميز الامام البخاري بدقة ألفاظه في كتابه الجامع الصـــحيح، ومن هذه الألفاظ لفظة "أصـــح" التي تكررت في صحيحه سبع عشرة مرة، وقد تنوع مكان ذكرها فتارة في الترجمة لحديث الباب أو لتعقيب على ســند الحديث أو رواياته أو ألفاظه، كما اختلفت دلالة لفظة "أصــح" بحســب الدافع للإمام لذكرها؛ فتراه يذكرها لبيان حكم شرعي ترجح لديه؛ سواء برد الحكم المقابل أو ذكر جواز الأمرين في المسألة، كما أنه يذكرها للترجيح بين الروايات سـواء بذكر ضـعف الرواية الأخرى أو ببيان أن كلا الروايتين صـحيح لكن واحدة منها "أصـــح"؛ أو ذكر اختلاف الألفاظ ببين روايات الحديث والراجح لديه، في دقة متناهية تدلل على عظيم صنع البخاري في صحيحه وحرصه على الأمانة العلمية في أحكامه.

ومصـــطلح «فيه نظر»، إذا وقع الخلاف في مراده منها، عد الإمام الذهبي– على حد علمي– أول من جعل هذه العبارة في هذه المرتبة، إذ يقول في الموقظة: «وكذا عادته– يعني البخاري– إذا قال «فيه نظر» بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسـوأ حالًا من الضـعيف [٢٠]. وقال الذهبي في الميزان: «قال البخاري فيه نظر ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبًا» [٢١]

أما ابن كثير فيقول: «من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل: «ســكتوا عنه أو فيه نظر فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح».[٢٢]

وقال العراقي في شرح الألفية: «فلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه».[٢٣]

وقال السيوطي في تدريب الراوي: «تنبيهات الأول البخاري يطلق فيه نظر وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه ويطلق منكر الحديث على من لا تحل الرواية».[٢٤]

وجعل هذا اللفظ في مقدمة الميزان مع المتروك، فقال: «ثم متروك، وليس بثقة، وســكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهاك، وساقط»[٢٥]. لكنه لم يعزه للبخاري بل عمم الحكم.

استدل بعض من ذهب إلى هذا القول بما جاء عن الإمام الترمذي بعد أن نقل كلام البخاري في حكيم بن جبير: «لنا فيه نظر»، فأعقبه الترمذي بقوله: «ولم يعزم فيه على كل شيء» [٢٦].

وكذا من أقوال الإمام ابن عدي صـــاحب الكامل، فمن ذلك أنه نقل عن البخاري أنه قال عن بكير من مســمار: «في حديثه بعض النظر» فأعقبه ابن عدي بقوله: «لم أجد في رواياته حديثًا منكرًا، وأرجو أنه لا بأس به، والذي قاله البخاري هو كما قال، روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئًا منكرًا، وعندي أنه مستقيم الحديث» [٢٧]

وقال في موضـــع آخر في ترجمة ثعلبة بن يزيد الحماني أن البخاري قال عنه: «ســمع عليًا، روى عنه حبيب بن أبي ثابت، فيه نظر، لا يتابع في حديثه». فقال ابن عدي بعد إخراجه حديثًا له: «ولثعلبة عن علي غير هذا، ولم أر له حديثًا منكرًا في مقدار ما يرويه، وأما ســماعه من علي ففيه نظر، كما قال البخاري فها هو ابن عدي يفسر قول البخاري: «فيه نظر» بأنه ينفي وينكر سماع ثعلبة من علي رضي الله عنه.

وذهب الحافظ ابن حجر إلى أبعد من ذلك في كتابه «بذل الماعون» عند ترجمة أبي بلج الفزاري الذي قال فيه البخاري: فيه نظر: «وهذه عبارته فيمن يكون وسطًا» [٢٨]

نقل الإمام الذهبي عن الإمام البخاري كلامًا يتعلق بتفسيره لقوله: «فيه نظر» – كما مر– وقد نقلها المزي بلفظ آخر ينبغي الوقوف الطويل عنده، إذ قال المزي في تهذيب الكمال– ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق–: «قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأشبيلي: بين مسلم جرحه في صدر كتابه. وأما البخاري فلم ينبه من أمره على شيء، فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في التاريخ: كل من لم أبين فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل» [٢٩]

المبحث الثاني منهجية البخاري في الحكم على الحديث

المطلب الأول: شروط البخاري في قبول الحديث

تُعدُّ شروط البخاري – في نظَر العلماء – أدقَّ شروط فرَضها عالمٌ على نفسه في تاريخ البحث العلمي عامَّة، والثَّقافةِ الإسلامية خاصة، ولهذا عُرِفَت هذه الشروط عند علماء الحديث بشروط البخاريّ نسبةً إلى الإمام البخاري؛ نظرًا لأنَّها أدقُّ شروط عرَفَها العلماءُ في عصره وبعد عصره.

وأهمُّ هذه الشروط شرطان :[٣٠]

الأول :أنَّ البخاري لم يَقبل في كتابه إلَّا الأحاديثَ الصَّحيحة؛ بالمعنى الاصطلاحي المعروف عند علماء الحديث، والحديث الصَّحيح كما عرَّفه العلماءُ: هو الحديث الذي اتَّصلَت روايتُه من الراوي الأخير إلى النبيّ عليه السَّلام بدون انقطاع في سلسلة الإسناد، أو كما ورد في كُتب الحديث" :هو الحديث المسنَد الذي يتَّصل إسنادُه، بنقل العدل الضَّابط عن العدل الضَّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا."

والشرط الثاني :أنَّ البخاريَّ اشترط في رواية الأحاديث المعاصرةَ واللِّقاء، ولم يَكتفِ – كما فعَل غيرُه من علماء الحديث – بالمشافهة؛ أي: إنَّ البخاريَّ اشترط أن يكون الرَّاوي قد عاصر الرَّاويَ الذي يروي عنه، ونقَل عنه نقلًا مباشرًا.

وهذا الشَّرط هو ما انفرد به البخاريُّ من بين جميع علماء الحديث... ومن أجل ذلك قسَّم البخاريُّ الرواةَ درجات:

الدرجة الأولى :أن يكون الرَّاوي مُلازمًا لِمن يَروي عنه في السَّفر والحضر – أي: الإقامة – وهذه أعلى الدَّرجات عند البخاري

الدرجة الثانية :أن يكون الرَّاوي قد لازم من يروي عنه فترة غير قصيرة.

ثمَّ تأتي بعد ذلك دَرجات أخرى أقلُّ من هاتين الدَّرجتين.[٣١]

وكان اعتمادُ البخاري الأساسي على رواة الدَّرجة الأولى، أمَّا رواة الدَّرجة الثانية فلم يَأخذ عنهم أو يَقبل رواياتِهم إلَّا في حالاتٍ قليلة، وبشروط أخرى وضعَها لنفسه؛ وهي ألَّا يتَّصل الحديث بحكم دينيٍّ، أمَّا سائر الدرجات بعد ذلك، فلم يَكن يَقبل روايةَ أحد منهم.[٣٢]

ومضى البخاريُّ في ضوء هذين الشرطين – الملازمة واللِّقاء – يصفِّي تلك المجموعة الضَّخمة من الأحاديث التي جمعَها، وقد تمَّت تصفية هذه المجموعة تصفيةً دقيقة، فانخفض عددُها من ٦٠٠ ألف حديث إلى ٢٧٦١ حديثًا، وهذا العدد هو عدد الأحاديث في صحيح البخاري بدون تكرار، أمَّا إذا أضفنا إلى هذا العدد الأحاديث المكرَّرة في الأبواب المختلفة، والأحاديثَ التي اختلفَت رواياتها في بعض ألفاظها

– فإنَّ العدد يَرتفع إلى ٩٠٨٢ حديثًا، وهذا العدد هو ما حقَّقه ابنُ حجر في مقدِّمته المشـــهورة لشـــرح صحيح البخاري، وهذا يدلُّ على منتهى الدقَّة التي قام عليها هذا الكتاب.[٣٣]

فالبخاريُّ إذًا لم يحاول أن يتكثَّر من الأحاديث في كتابه، أو يتزيَّد فيها، أو أن يَملأ الأبوابَ التي قسَّـــم إليها كتابَه، بل كان مقيدًا ملتزمًا بشروطه التي وضعَها لنفسه، يطبِّقها بكلِّ دقَّة وأمانة.

ولقد ساعد البخاريَّ على ذلك وهيَّأ له أن يصِل بكتابه إلى هذا المستوى العالي من الضَّبط والدقَّة والإتقان – أمران:

الأول: قوَّة حافظته؛ فكلُّ مَن عرَضـــوا له وتحدَّثوا عنه، نوَّهوا بهذه الذَّاكرة القويَّة التي لم تكن تَنســـى أيَّ شيء يستقرُّ فيها.

تقول المصـادر: إنَّ أهل بغداد حينما سـمِعوا بمدى حِفظه ودقَّته، وذيوع صـيتِه وشـهرته أراد أهلُ الحديث فيها امتحانَه، فعمدوا إلى مائة حديثٍ، فقلبوا متونها وأسـانيدَها، وجعلوا متنَ هذا لإسـناد هذا وإسـنادَ هذا لمتن ذاك، ودفعوا إلى كلِّ واحد عشـــرةَ أحاديث ليُلْقوها عليه في المجلس، فاجتمع الناسُ، وانتدب أحدهم فقام وسألَه عن حديثٍ من تلك العشرة، فقال: لا أعرفه، ثمَّ سأل عن آخرَ، فقال: لا أعرفُه، حتى فرغ من العشـــرة والبخاريُّ يقول: لا أعرفه، ثمَّ انتدب آخر من العشـــرة، فكان حاله معه كذلك إلى تمام العشـــرة، والبخاريُّ لا يَزيدهم عن قوله: لا أعرفه.[٣٤]

فكان الفقهاءُ يلتفت بعضُهم إلى بعض ويقولون: الرَّجل فهِم، وأمَّا غيرهم فلم يُدرِكوا ذلك.

ولَمَّا فرغوا من إلقاء الحديث عليه، التفت البخاريُّ إلى الأول فقال: "أمَّا حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني كذا... إلى آخر العشـــرة؛ فردَّ كلَّ متنٍ إلى إســـناده، وفعل بالثاني مثلَ ذلك إلى أن فرغ، فأقرَّ له الناسُ بالحفظ والضَّبط والإتقان.[٣٥]

أمَّا الأمر الثاني :فهو سَعة عِلمه واطِّلاعه في علم الحديث ومعرفة رواته.

وهو نفسـه يقول عن نفسـه: "قلَّ اسمٌ في التاريخ (يعني: تاريخ الحديث) إلَّا وله قصَّـة"؛ فكلُّ رواة الحديث كان البخاريُّ يَعرف عنهم معلوماتٍ تُتيح له الحكمَ عليهم بالتوثيق أو التجريح.

قلتُ: ألَّف كتابًا في تاريخ رواةِ الحديث أسماه" التاريخ الكبير."

وقد جمع الأمرين معًا في قوله لســـليم بن مجاهد: "... ولا أجيئك بحديثٍ عن الصـــحابة أو التابعين إلَّا عرفتُ مولدَ أكثرهم ووفاتَهم ومَســاكِنَهم، ولســتُ أروي حديثًا من حديث الصَّـحابة أو التابعين إلَّا ولي في ذلك أصلُ حفظِه عن كتاب الله وسنَّة رسول الله."

هذا هو البخاريُّ، العالم الجليل، وهذه شـــروطُه في جَمْع وتصـــنيف صـــحيح الحديث؛ هذا ما نطقَت به المصادرُ، وهذا ما تعلَّمناه، ولا نقول: عَلِمناه؛ لأنَّ فوق كل ذي علمٍ عليمًا.

إنَّ الذين يَطعنون في البخاري اليوم إنَّما يقصـــدون أمورًا خطيرة، غايتُها بلبلةُ أفكار المســـلمين وتَشـــتيت جهودهم، إنَّهم يريدون مِن طعْنِ البخاري هدمَ ركنٍ ركين يَرتكز عليه الإســـلامُ؛ هدم أعظم مَصـــدر من مصـادر التَّشريع الإسـلامي؛ هدم السنَّة المحمديَّة التي حفِظ لنا البخاريُّ منها جزءًا كبيرًا، صـحيحًا دقيقًا،

مدعمًا ممحصًا، ولكن سيَخيب ظنُّهم، وسيرتدُّ كيدُهم إلى نحورهم ما دمنا متمسِّكين بكتاب الله وسنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم.

اشترط الإمام البخاري أيضاً الاتصال بأن يُعبّر كلّ راوٍ من الرواة في روايته عن شيخه بصيغةٍ صريحةٍ تدلّ على السماع منه ولقائه ومعاصرته؛ كقوله: سمعت وحدّثني وأخبرني، أو قوله: عن فلان أو أن فلاناً قال، وذلك يؤكّد أنّ الراوي التقى بمَن حدّث عنه ولو لمرةٍ واحدةٍ، مع اشتراط أنّه ثقةٌ،(٣٦) ويقصدُ بالراوي الثقة: الراوي الذي يجمعُ صفة العدل والضبط؛ أي أنّه مسلمٌ عاقلٌ بالغٌ لا يرتكب كبائر الذنوب، ويجتنب الصغائر والأفعال الخسيسة التي تحطّ من قدره، وهو أيضاً يسمع الحديث بإتقانٍ ويفهمُ معناه ويحتفظ به وهذا هو الضبط فاجتماعُ هاتين الصفتين تعني أنّ الراوي ثقةٌ،[٧] ويُشترط فيه أيضاً ألّا يكون مُدلّساً، ويقصدُ بالتدليس: أن يحدّث الراوي ممّن سمع منه الحديث أحاديث لم يسمعها بصيغةٍ تُوهم أنّه قد سمع منه، مثل قوله: عن فلان أو قال فُلان.[

١) منكر الحديث: لا تحل الرواية عنه(٣٧).

٢) سكتوا عنه: قال السخاوي وابن كثير: كثيراً ما يريد بها البخاري: تركوا حديثه(٣٨).

٣) فيه نظر: كثيراً ما يريد بها: الجرح الشديد(٣٩).

٤) في إسناده نظر: أي عدم ثبوت سماع المترجم من شيخه في السند. (٤٠)

المطلب الثاني: الردّ على من انتقد البخاري

منهجُ المحدثين –وعلى رأسهم محمدُ بنُ إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى – قد اعترف به المسلمُ والكافر والمشرقي والمستشرق والمغربي والغربي على حد سواء، بل قد كان الملهمَ لعلماء التاريخ المحدَثين والمعاصرين لأن يحددوا عناصر منهجهم في نقد النصوص التاريخية والحكم عليها بالواقعية أو الطوباوية والاختلاق.. خاصة وأن البخاري –رحمه الله تعالى –لم يكن مؤلفًا ولا مختلقًا أو متفلسفًا، وإنما كان راويًا ومخرجًا، ومن ثم شهد له العالم بالحصانة المنهجية في ضبط الحديث الصحيح، ونال رتبة الإمامة وإمارة المؤمنين في الحديث، كما يذكر ابنُ خلدون –المؤرخ الموضوعي– في مقدمته:

"وجاء محمد بن إسماعيل البخاري إمامُ المحدثين في عصره، فخرّج أحاديث السنة على أبوابها في مسنده الصحيح بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشاميين، واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وكرَّر الأحاديث يسوقُها في كل باب بمعنى ذلك الذي تضمنه الحديثُ فتكررت لذلك أحاديثه..." (٤١)

من هنا فقد كان منهجه يستعصي فهمُه على كثير من العلماء والأذكياء، فما بالك بالأغبياء والسفهاء من المتطفلين على أرفع العلوم وأرقاها، وفي هذا يقول ابن خلدون أيضا:

"فأما البخاري –وهو أعلاها رتبة– فاستصعب الناس شرحه، واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم، ولذلك يحتاج إلى إمعان النظر في التفقه في تراجمه؛ لأنه يترجم الترجمة ويورد فيها الحديث بسند أو طريق، ثم يترجم أخرى ويورد فيها ذلك الحديث بعينه لما تضمنه من المعنى الذي ترجم به الباب.

قول أحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام) معلقا: "وقد رزق البخاري خصلتين بارزتين مكنتاه من أن قرب من غرضه:

أ –حافظة قوية لاقطة وخاصة فيما يتعلق بالحديث.. وكان يستعين على حفظه بالتقييد وكثرة الفكر، فقد رووا عنه أنه كان يقول: "ما تركتُ حديثًا في البصرة إلا كتبته".. وذكر عنه أنه كان يقوم في الليل مرارًا يأخذ القداحة فيوري نارًا ويسرج ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه.!

ب –مهارته في تعريف الرجال ونقدهم، وفي ذلك وضع كتابه "التاريخ" لتمييز الرجال، ورووا عنه أنه قال: "قَلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قصة"

كما أنه إن اعترض بعضُ المحدثين على جملة من أحاديثه لا تتجاوز المئتين فذلك من باب التزامه بالشروط المنهجية التي اشترطها أو لم يلتزم؛ وليس طعنًا في صحة الأحاديث؛ لأنها قد وجدت لها طرق شتى لتخريجها وتصحيحها، ولم يعد حولها أي التباس فيما يذكره جهابذة المحدثين، إذ سلموا بقوة منهج البخاري وأسبقية الجامع الصحيح في باب صحة الحديث كما يصنفه ابنُ الصلاح في المقدمة وغيره كثير.

فلم يكن البخاريُّ مجردَ راوٍ شخصي أو مؤلف، وإنما كان عملُه مبنيًا على قواعد موضوعية وعلمية، ابتداء من الضابط النفسي والكمال الجسدي، إلى الضابط العقدي الأخلاقي الذي لبه الصدقُ والإخلاص، ومن ثم التخصص في الشهادة التي لا تتم إلا بمبدأ العدالة المبنية عليها الأحكام والأنساب والمواريث وما إلى ذلك من العقود.

ولهذا فمن شك أو طعن –تفسيقًا وتعريضًا بسوء القصد– في روايات البخاري كرواية وإثبات، فالأولى به أن يطعن أو يشكك في نَسَبه إلى أبيه ما دام الإنكارُ يكون من أجل الإنكار، والهوى هو ديدنه.

فلا ينبغي للبعض – ممن يسلك هذا التطرفَ – أن يحكم على البخاري وغيره من كبار المحدثين؛ لأنه قد يقال له :إن أنت أنكرت روايةَ البخاري في صحيحه، فأنت لقيط أو دعيّ بهذا المقياس، مع أن أباك وأمك قد يكونان معروفين، وثابت زواجُهما بشهادة العدلين أو بينة السماع!!!

هذا وإن كثيرًا ممن يطعنون في رواية البخاري –مع أن جل الأحاديث التي خرّجها موجودة في صحيح مسلم وباقي كتب السنن– يكونون إما من الشيعة المتطرفة والرافضة، وإما من الزنادقة القدامى أو الجدد، ربائب الباطنية الإسماعيلية وفراخها، وكذلك قد يكونون من المتفلسفة المعاصرين قطاع الأصول والأنساب، وأيضا المستشرقين اليهود، وعلى رأسهم جولدتسيهر .

ولهذا فحينما يأتي بعض الأغبياء والسخفاء في عصرنا لكي يرددوا تلك الزندقات على شكل ببغائي فإنهم يقعون على أم رأسهم؛ لأنهم منطقيًا يعرضون نسبهم وأصلهم للتشكيك والإنكار؛ إذ لم يقنعهم أي منهج أو طريق في الرواية وأوجهها الموضوعية عند الإثبات.

فإذا كان الطعنُ في رواية المحدث المتخصص قد يؤدي لزومًا إلى هذه النتيجة السيئة التي تعود على صاحبها سلبًا بالتشكيك في أصله وجذوره، فإن الطاعن في الصحابي يكون حاله أسوأ وألأم، بل أكثر عرضة للاتهام بالزندقة والكفر والإنكار.

وذلك لأن الصحابي هو الواسطة المباشرة بيننا وبين رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وهو ثمرة مدرسته في الإيمان والعدالة والصدق والتثبت.

فالصحابي قد يعد صحابيًا ولو جالس النبي –صلى الله عليه وسلم– ساعة وصدق به؛ لأنه يكون قد نظر إلى وجهه الكريم واستضاء بنوره السني، فاغترف منه ما لا يمكن إدراكُه بالعقول والأفهام ولو عبر السنين والقرون، وذلك مصداقا لقوله – صلى الله عليه وسلم " :–دعوا لي أصحابي؛ فلو كان لأحدكم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"، رواه البخاري ومسلم في فضائل الصحابة.

وعن هذا التفاضل للزمن والتاريخ والفضل يقول ابن حزم الأندلسي: "وأما الزمان فكَمَنْ عَمِلَ في صدر الإسلام أو في عام المجاعة أو في وقت نازلة بالمسلمين، وعَمِلَ غيرُه بعد قوة الإسلام وفي زمن رخاء وأمن؛ لأن الكلمة في أول الإسلام والتمرة والصبر حينئذ وركعة في ذلك الوقت تعدل اجتهاد الأزمان الطوال وجهادها وبذل الأموال الجسام بعد ذلك"[٤٢] ثم يمضي قائلا: "وأما الإضافة فركعة من نبي، أو ركعة مع نبي، أو صدقة أو ذكر معه، وسائر أعمال البر منه أو معه، فقليلُ ذلك معه أفضلُ من كثير الأعمال بعده، ويبين ذلك ما قد ذكرنا آنفًا من قول الله عز وجل :﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾]الحديد: ١٠."[

وإخباره عليه السلام أن أحدنا لو أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ نصف مُدّ من أحد من الصحابة رضي الله عنهم، فبهذا فضل الصحابة –رضي الله عنهم– من جاء بعدهم."

عند هذا نسأل: أبو هريرة أكان صحابيا أم لا؟ فلا بد من الجواب بنعم! لوجود الدلائل التاريخية المتواترة والثابتة عنه.

نتائج البحث:

– لا يوجد كتاب لدى المسلمين، نال الحظوة والسمعة والشهرة عند جمهور الفقهاء والشيوخ كصحيح البخاري، ونال بنفس القدر والقسط من التبجيل والتكريم والتعظيم، فهو أصح كتاب بعد القرآن (فيما يخص نصوص الشرع)، وقد انعقد إجماع الأمة على أن التراجم التي وضعها البخاري تدل عن فهم عميق ونظر دقيق في معاني النصوص، فهو محل اتفاق بين عامة العلماء عبر القرون بعد أن أصبح البخاري محل قَبول.

– لقد كان البخاري محلَّ قبولِ وثناء عامة الأئمة عبر التاريخ، فقد قال أحمد بن حنبل: "ما أخرجتْ خراسان مثلَ محمد بن إسماعيل البخاري"، وأفاض الحافظ الخطيب البغدادي في بيان مكانة البخاري في حواضر الإسلام: البصريين والحجازيين والكوفيين والبغداديين وأهل الريّ وخراسان.

– يحكم البخاري على الحديث بالاضطراب ولو كان فيه علة واحدة تكفي لتضعيفه ورده.

– اعتمد البخاري على وسائل نقدية معقدة تشمل ما يعرف بمجال العلل الخفية.

– عبقرية الإمام البخاري، ودقة الصناعة الحديثية عنده، خلاف ماهو شائع أن صحيح البخاري لا يشتمل على الدقائق الإسنادية، وأن مسلماً هو المتفرد بذلك، نعم هي موجودة وبكثرة، لكنها متفرقة وغامضة.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الحديث النبوي الشريف

١. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)،تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨
٢. الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، عبد المحسن العباد،(الطبعة السنة الثانية– العدد الرابع)، السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٣. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم العمري، (الطبعة الرابعة)، بيروت: بساط.
٤. تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، (الطبعة الأولى)، بيروت: مؤسسة الريان.
٥. صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي،تحقيق: جماعة من العلماء الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ
٦. شرح العلل، الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد،مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، ١٩٨٧م.
٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت،الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
٨. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار، دار الفكر، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
٩. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت ١٤٠٨ هـ]،الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ – ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ – ١٩٧٢ م)
١٠. مقدمة ابن خلدون، تحقيق: مصطفى الشيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، (د، ت).
١١. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ)،المحقق: صفوان عدنان الداودي،الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت،الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ.
١٢. الموقظة في مصطلح الحديث للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٤٠٥هـ.
١٣. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
١٤. نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، تحقيق وتعليق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية في المدينة المنورة، والبيان في بيروت.

---

(١) ينظر: رسالة د. عاصم القريوتي بعنوان (الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين) ولأبي غدة رسالة في الإسناد أيضاً، وكذا د. حارث الضاري وينظر:: شرح العلل لابن رجب: ١/٥٦-٦٢.

(٢) ينظر: صوراً من عدم محاباتهم في كتاب (مباحث في علم الجرح والتعديل) لقاسم سعد. ص ١٤٩-١٥٥.

[٣] مختصر الصواعق لابن القيم ٣٥٨/٢, وينظر: (حفظ الله السنة وصور من حفظ العلماء لها وتنافسهم عليها) لأحمد السلوم.

[٤] الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني ت ٤٨٩هـ، جمع نصوصه: محمد بن حسين الجيزاني ص ٤١, وقد نقله ابن القيم في مختصر الصواعق ٤٠٩/٢.

[٥] شرح العلل ٢٥٦/٢.

(٢) ينظر: – مقدمة تحقيق "الكاشف للذهبي": محمد عوامة: ٧٢.

– توثيق السنة في القرن الثاني الهجري – أسسه واتجاهاته: ١٧٧.

– وابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ٢٦٥ وكلاهما ل: د. رفعت فوزي عبد المطلب.

– مقدمة تحقيق " الضعفاء الكبير للعقيلي" د. عبد المعطي أمين قلعجي: ٦٨/١، وغير ذلك.

(٣) ينظر تعليقه على كل من:

– قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ٢٥٧.

– والرفع والتكميل للكنوي: ٣٩١.

(١) رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل: ١٥.

(٢) تعارف قدماء مصنفي المسلمين على مقاصد سبعة للتأليف مشهورة متداولة بينهم، ينظر:

– رسائل ابن حزم (– ٤٥٦ هـ): تحقيق د. إحسان عباس: ١٨٦/٢.

– المقدمة لان خلدون (– ٨٠٨ هـ): تحقيق د. علي عبد الواحد وافي. ٤/ ١٣٤٥ – ١٣٥٠.

[٦] مقاييس اللغة، لابن فارس، ص ١٠٠.

[٧] سورة المائدة، الآية:.٤٨

[٨] مفردات ألفاظ القرآن، الراغب، ص ٨٢٥.

[٩] سورة المائدة، الآية:٤٨.

[١٠] لسان العرب،ج٣، ص ٤٢٥، والزمخشري، أساس البلاغة، ص ٦٥٠، جمهرة اللغة ج٢، ص٩٤، ومختار الصحاح ج١، ص ٢٨١.

[١١] منهج النقد عند المحدثين، الأعظمي، ص ٥.

[١٢] التاريخ، لابن معين، تحقيق: أحمد نوار سيف، ج١، ص ٥.

[١٣]تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل لشيخ الإسلام: ٤٧٤/٢–٤٧٥.

[١٤]) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: ص١٥٢

[١٥] تدريب الراوي، السيوطي، ج١، ص ٢٩٥.

[١٦] سورة البقرة، الآية ٢٦٠.

[١٧] صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: التناوب على العلم.

[١٨] صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: ليبلغ الشاهد منكم الغائب.

[١٩] شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج١، ص ٤٣.

[٢٠] الموقظة: ص٣٠.

[٢١] ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٤.

[٢٢] اختصار علوم الحديث، بشرحه الباعث الحثيث: ص١٠٥.

[٢٣] شرح الألفية: ٢/ ١١.

[٢٤] تدريب الراوي: ١/ ٣٤٩

[٢٥] ميزان الاعتدال: ١/ ٤.

[٢٦] ينظر: المرسل الخفي، الشريف العوني: ١/ ٤٤٠.

[٢٧] الكامل: ٢/ ٤٢

[٢٨] بذل الماعون: ص١١٧.

[٢٩] تهذيب الكمال: ١٠/ ٢٦٥

[٣٠] عبدالمحسن العباد (١٣٩٠)، الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح (الطبعة السنة الثانية– العدد الرابع)، السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، صفحة ٤٣-٤٤. بتصرّف.

[٣١] محمد الزهراني (١٩٩٦)، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (الطبعة الأولى)، الرياض: دار الهجرة، صفحة ١١٦-١١٧. بتصرّف

[٣٢] المرجع نفسه، ص ١٢٠.

[٣٣] المرجع نفسه، ص١٢٥.

[٣٤] عبد الله الجديع (٢٠٠٣)، تحرير علوم الحديث (الطبعة الأولى)، بيروت: مؤسسة الريان، صفحة ٨٨٠، جزء ٢. بتصرّف.

[٣٥] على عبد الباسط مزيد، منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، صفحة ٢٦٥-٢٦٦. بتصرّف.

[٣٦] أكرم العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (الطبعة الرابعة)، بيروت: بساط، صفحة ٢٤٤-٢٤٥. بتصرّف.

[٣٧] ميزان الاعتدال ١/٦.

[٣٨] شفاء العليل ص٣١١-٣١٢، وينظر: رسالة د. الدميني في قول البخاري (سكتوا عنه).

[٣٩] ميزان الاعتدال ٢/٤١٦، ٣/٥١-٥٢، شفاء العليل ص٣١٣،ثم طبعت رسالة بعنوان «تدقيق النظر في قول البخاري:فيه نظر» لأبي عبدالرحمن أيمن بن عبدالفتاح آل ميدان،ورجح الباحث أن المراد بها عدة إطلاقات تفهم بالقرائن ولا يقطع بالتهمة والترك دائماً.

[٤٠] ينظر مثلاً: التاريخ الكبير ٢/١٧ -١/٤٤٤ – ٣/١٢٨ – ٢/٥٥، رسالة د. الدميني عن قول البخاري (سكتوا عنه) ص١٦، الكامل لابن عدي ٢/٤١١ ووقع فيه تصحيف (إلا أنه ضعيف)

[٤١] المقدمة – المكتبة العصرية – ط١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ص٤١٣

[٤٢] ابن حزم – الفصل في الملل والأهواء والنحل – دار الكتب العلمية بيروت ج٣ص٣٥].